

لسياتهم اي حين يروج بترى الظلم ويخونه واما قلته عطف على
اما قلته ومع هذا اي قلته لخلاف تلك فانه لا يباح استعمالها
للحاجة بل للضرورة فيما اذا اخبر الطيب العدل بان هذا المرزوق
بسماعها وعارة سمفان قلت والتمهيد يجوز استعمالها للثمن من
المرضى قلت هو حالة الضرورة والتمهيد يجوز استعمالها للمجرد
الحاجة والتعميم اي المتشابهة على علم النجوم بان كان فيها اذا اطلع
كذا حصل كذا قال قل ما لا تشمل على الجزية او عادة والشعبه
اي البحر والغلفه هي من كتب الكفر فوطمها خا
على هذا التفصيل فيصح ان كان البرج صغيرا لم يكن رويته فيه وسهل
اخذه في الاموال بلد العيسوي هو امد لا يتصل في صيده
بلجوارح اي الكواكب وفي نسخة بلجوارح اي الافان في الكواكب
فيها اربع لغات علم الكافي وفتحها مع تشديد الواو فيها وضع الكاف
مع تخفيف الواو وكسر هاء ذلك سكت الخ من التصريح بالواو
معلومه من قوله بيع عن التزم اذ البيع يلزمه باع وبيع وسبعة
ويجعله الخ اي بالكتاب لا يهاكنا به وما قبله صريح ولذا قالوا
البيع اي ينضمه معتبره بجميع المضافات من غير ما عدا ذلك
حيث اقتصر على الاول كبعني لكذا شامل للمضافات وهو الراجح
مرحومين ويرد كل ما اخذه اي وجوبا ولو يله طلب من الخرفان
يرد ولا عتاب عليه في الخ حرة ان كان عليه في كمال الفروج
كلام اجنبي والمراد به ما يطل الصلابة بها اي بالمعاينة وقوله او يولد
اي المثل في المثل واقصي الغيم في المقنوم وقد اكل مقبوض بالشر العا
معني لا لفظا كما شير به بعد ملكته فلو اوجب بالشر وهذا
مفهوم الشرا مسكرة وهي قطع نقد غير ضرورية لا نحو انصاف
العروض وارباعها لم يصح قال الشيخان وان تساوت قيمتها في المعتمد
قال اطلاق تفرق يعني ان لا يكون محجورا عليه ولو عينها وعدم
الراه

اي من حيث المال
وانما العزم على
المفرد فغير العتق
اي المثل في المثل واقصي الغيم في المقنوم وقد اكل مقبوض بالشر العا
معني لا لفظا كما شير به بعد ملكته فلو اوجب بالشر وهذا
مفهوم الشرا مسكرة وهي قطع نقد غير ضرورية لا نحو انصاف
العروض وارباعها لم يصح قال الشيخان وان تساوت قيمتها في المعتمد
قال اطلاق تفرق يعني ان لا يكون محجورا عليه ولو عينها وعدم
الراه

الراه بغير حق بان كان مختارا او مكرها بحق فيصح منه العقد في
هاتين الصورتين واسلام من يشترى الخ اشارة الى الشرط الثاني
وما تقدم في العامة مصحفاي ما فيه قران وان قل وذلك يشمل
القيمة وهو مقبضه وخروج بالمصحف جلد المصحف فيه من يسه
للكافر وان لم تقطع نسبة عندهم انار السن وحي حكايات
الصالحين لا يعتق عليه يرجع لكل من المله والمتردد في الالية
سبلا اي ملكا وقر في المظ اقاله بالر عطف على الالرت في العاطف
للوزن ثمين لفظا فلا يكفى بالنية معاينة عوض ولا خيار له
اذا ظهر معسا لانه مقصر بعدم البحث فيما له بغلبه غيره بان غلب
عدم نظره كما رضى وان اوجد اذ او استوى نظره وعدمه كالسجل
كوبناي العاقد من حيث كاله طوعة ان مضى زمن يمكن فيه غيرها
قصد الكرم ومثله القصد الفارسي وهو الغاب اقول
صحايا بضم الصاد وكسرها اي حفاضا وصونفا ولان قوله
العلم الخ وفيه فرق الفعول الخ خضر والملائمة فلا يصح بيعها في شرا
وانما كل صهما سلم اليه يستفاد منه ان شرا العاقد لا انصار اي في الاعيان التي
واضافه سلم اليه عمي للملائمة اي السلم المتعلق بالاعين بان يملك
او يملك اليه ويبيع شراؤه نفسه من يثله لانه عقد بمقتضى اختلاف
استيجاره نفسه يعين في المجلس نعت محوي يقبض عنه بضم
اليامن اقضى وقوله يقبض له بفتحها من قضى وخونها كالمثل
والفلقاس بخلاف الخمين والمكرنفان ما في الامر يرون قاله فصل
في الواو يكتب بالواو واللف معا قاله البيضاوي بالواو كالصلابة للتعظيم
لغة وزيدان اللف بعدها تشبيها بالجمع السا بقض النون والمثل
اي الال جعل معني اشتغال العقد على المدة وان قصرت وزاد بعضهم بر الفرض
كان يقرضه مقاصصه على ان يرد هاد يوانيه وهو من الكبار والمعتمد
ان اكر الكبار الشرا بانه تم الفتل في الزمان الرقة ثم شرب الخمر والواو العصب

اي من حيث المال
وانما العزم على
المفرد فغير العتق
اي المثل في المثل واقصي الغيم في المقنوم وقد اكل مقبوض بالشر العا
معني لا لفظا كما شير به بعد ملكته فلو اوجب بالشر وهذا
مفهوم الشرا مسكرة وهي قطع نقد غير ضرورية لا نحو انصاف
العروض وارباعها لم يصح قال الشيخان وان تساوت قيمتها في المعتمد
قال اطلاق تفرق يعني ان لا يكون محجورا عليه ولو عينها وعدم
الراه